أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
SEPTEMBER 1990

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

كينيا

اعتقال محامين ومناضلين من أجل الديمقراطية

في ٤ تموز/يوليو، اعتُقل في نيروبي وزيرا الحكومة السابقان كينيث ماتيبا وتشارلز روبيا، اللذان تزعما النداءات الأخيرة لإنشاء نظام متعدّد الأحزاب في كينيا. واعتُقل أيضاً أشخاص آخرون، من بينهم: غيتوبو إيمانيارا، محرر مجلة «قانون نيروبي الشهرية»، ومحامي حقوق الإنسان جون خامينوا (وهو سجين رأي سابق)، ووايلا أودينغا، وهو الآخر سجين رأي سابق، وابن أوغينغا أودينغا، نائب رئيس الجمهورية السابق، وأحد رجال المعارضة. وقد وُضع الخمسة جميعا رهن الاحتجاز الإداري، بدون تهمة أو محاكمة، بموجب نظم الأمن العام.

وقد حظرت السلطات اجتماعاً حاشداً كان يخطط له كلّ من كينيث ماتيبا وتشارلز روبيا قبل القبض عليهما؛ غير أن بعض المتظاهرين احتشدوا، بالرغم من الحظر، يوم ٧ تموز/يوليو في منطقة كاماكونجي في نيروبي، فتصدت لهم شرطة مكافحة الشغب بالقنابل المسيلة للدموع، وتعدّت عليهم بالضرب. وانتشرت أعمال الشغب المناهضة للحكومة إلى مدن أخرى، واستمرت بضعة أيام. وقُتل ٣٠ شخصاً – على الأقل – برصاص الشرطة في أغلب الأحيان، وقُبض على أكثر من ١٥٠٠ شخص.

ومن بين من قُبض عليهم فيما بعد ثلاثة من سجناء الرأي السابقين، هم: جورج أنيونا، عضو سابق في البرلمان، وإدوارد أويوغي، أستاذ جامعي في علم النفس التربوي، ونغوثو كاريوكي، عميد جامعة سابق. وقد وُجّهت إليهم تهمة إثارة الفتنة، كما وُجّهت التهمة ذاتها إلى ٢٩ شخصاً، قُبض عليهم لحيازتهم أشرطة مسجَّلة عليها أغانٍ شعبية تنتقد حكومة الرئيس موي.

هذا، وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح الخمسة المحتجزين إدارياً وسجناء الرأي الآخرين، وناشدت السلطات عدم تعذيب السجناء أو إساءة معاملتهم.

وفي ٢٥ تموز/يوليو، أُفرج عن جون خامينوا، وغيتوبو إيمانيارا، ومحام آخر يدعى محمد إبراهيم؛ ولكن لم يكدْ يُفرج عن غيتوبو إيمانيارا حتى أعيد القبض عليه، ووُجّهت إليه تهمة إثارة الفتنة. فعادت منظمة العفو الدولية وناشدت السلطات من جديد أن تطلق سراحه بدون قيد ولا شرط. □

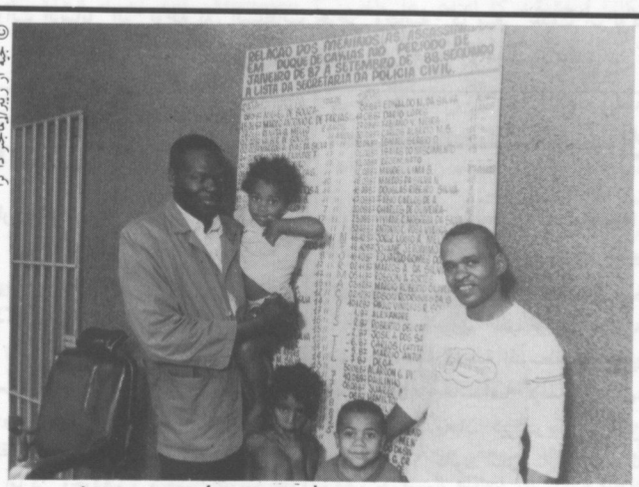

© جيه آر ريبر/إغاجز دا زا

البرازيل: تابع ما يُقدَّر بستين مليون مشاهد في البرازيل على شاشة التلفزيون إصدار أحدث التقارير الموجزة لمنظمة العفو الدولية في حزيران/يونيو، وذلك عندما عرضت أهم برامج التلفزيون الإخبارية مقابلات مع بكر والي إنديايي (أعلى، على اليسار)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو الدولية، ومشاهد تصور حالات أُشير إليها في التقرير المذكور. وقامت جميع الصحف الإقليمية الرئيسية وعدد كبير من الصحف المحلية بتغطية إيجابية للمؤتمر الصحفي والتقرير المسمّى: خارج حدود القانون: التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء في مدن البرازيل.

ويتناول الموجز التعذيب الروتيني للمجرمين المشبوهين على أيدي رجال الشرطة، والعنف المستخدم ضد السجناء العاديين، وأعمال القتل على أيدي فرق الموت، التي أصبحت تستهدف بصورة متزايدة الأطفال المشردين في الشوارع أيضاً. وبعد نشر التقرير، قطع الرئيس كولور دي ميلو عهداً على نفسه، في معرض خطاب موجّه إلى الأمة، إذ قال: «أن مجتمعنا لن يتسامح في استخدام العنف، ولن نسمح أن يسود البرازيل الجديدة أي شكل من أشكال الزراية بحقوق الإنسان».

ويظهر في الصورة أعلاه بكر والي إنديايي مع وولمر دو ناسيمنتو من «الحركة الوطنية للأطفال المشردين في الشوارع»، في أحد مآوي الاطفال بمدينة الأكواخ المعروفة باسم «فيلا نوفا» في دوكوي دي كاكسياس، في ريو دي جانيرو. وتُعدّ دوكوي دي كاكسياس من أكثر مدن البرازيل عنفاً؛ إذ تقدر منظمات حقوق الإنسان في ريو دي جانيرو أن ثلاثة من بين كل أربعة أحداث في البرازيل – في المتوسط – يُقتلون عن طريق العنف في دوكوي دي كاكسياس.

وعلى جدار المأوى توجد قائمة أُدرج فيها أسماء نحو ١٦٥ طفلاً من دوكوي دي كاكسياس، لقوا حتفهم عن طريق العنف في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وتموز/يوليو ١٩٨٨؛ كثير منهم قُتلوا على أيدي فرق الموت. ولم تحقق الشرطة في هذه الحالات إلا قليلاً. □

الهند

الحكومة تقيد رفع الحظر عن زيارات منظمة العفو الدولية

طلبت منظمة العفو الدولية استيضاحاً من الحكومة الهندية حول ما اشترطته هذه الأخيرة إذ أعلنت مؤخراً، في ٣ تموز/يوليو، أن المنظمة لا يجوز لها دخول الهند إلا لزيارات خاصة ومقابلات مع مسؤولي الحكومة لبحث «قضايا عامة».

ويأتي هذا الإعلان الذي صدر عن وزارة الداخلية، في أعقاب إعلان سابق، في ٢٨ حزيران/يونيو، كان مؤداه أن جميع القيود المفروضة على زيارات منظمة العفو الدولية لأي جزء من الهند قد رفعت.

وكان رئيس الوزراء السابق راجيف غاندي قد دعا أعضاء حزب مؤتمر الشباب، يوم ٢ تموز/يوليو، إلى منع منظمة العفو الدولية من دخول الهند وزيارة جامو وكشمير. □

بيرو

مجزرة في كوزكو

لقي ١٣ شخصاً مصرعهم، و«اختفى» ثمانية أشخاص من بينهم بنت مجهولة الهوية في الثامنة من عمرها، في الفترة ما بين ٢٣ و٢٨ نيسان/أبريل، وذلك بعد أن احتجزهم أفراد من جيش بيرو، يعملون في مقاطعتي كوزكو وأبوريماك المجاورة. ويقال إن البنت قد أُخذت كرهينة، بعد ما فشل الجنود في العثور على والدها.

وتفيد التقارير الواردة أن نحو ٢٠ جندياً من سلاح الفرسان في مقر الجيش في إقليم أنتابامبا، بمقاطعة أبوريماك، قاموا بالعبور إلى إقليم تشمبيفيلكاس، بمقاطعة كوزكو، واعتقلوا ٢٢ شخصاً – على الأقل – أثناء تنقل الدورية بين أربعة أحياء. وقرب نهاية العملية، لم يكد الجنود يعودون إلى أبوريماك، حتى اعتقلوا ثلاثة آخرين. ويقال إن الجنود قاموا خلال الدورية بتعذيب المعتقلين، ومن ذلك اغتصاب عدد من النسوة.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ورد أن ستة جنود اقتادوا ١١ معتقلاً إلى منطقة نائية تدعى «كابالولو»، حيث قُتلوا بالرصاص ثم دُفنوا. وتوفي رجلان آخران متأثرين بجروح أصيبا بها من جراء التعذيب. وقد أطلق سراح أربعة من المحتجزين.

وتشير التقارير إلى أن قاضيين محليين رفضا التحقيق في المجزرة، وذلك على الرغم من الشكاوى العديدة التي رفعها إلى السلطات أقارب الضحايا، وممثلو الكنيسة المحلية، وموظفو البلدية، ومنظمات الفلاحين، ومجموعات حقوق الإنسان في بيرو. ولكن بعد لأي بدأ التحقيق، وأُخرجت ١١ جثة من القبور في ٦ أيار/مايو؛ ثم نُقلت الجثث إلى سانتو توماس، بإقليم تشمبيفيلكاس، لتشريحها؛ وزُعم أنها كانت تحمل علامات متوافقة مع تعرضهم للتعذيب، من بينها آثار حروق وجروح ناتجة من طلقات نارية متعددة.

وورد أن مكتب النائب العام يقوم حاليا بالتحقيق في قانونية الاعتقالات التي حدثت في مقاطعة كوزكو؛ فقد احتُجز القتلى الثلاثة عشر وخمسة من «المختفين» في منطقة ليست من مناطق الطوارئ، على أيدي جنود مقرهم في أبوريماك، وهي مقاطعة تسري عليها حالة الطوارئ، وتخضع للسيطرة العسكرية. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

العراق

زكري ناوخوش مصطفى، ونبي محمد شكر، وجبار رشيد شيفكي، وجعفر تمر محمود: تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٢٢ سنة؛ وكانوا ضمن مجموعة من ٣١٥ طفلاً وشاباً كردياً، كانت أعمارهم تتراوح بين الثامنة والخامسة عشرة عندما «اختفوا» في آب/أغسطس ١٩٨٣. وهم ضمن نحو ٨٠٠٠ من الأكراد الذكور الذين ورد أنهم قُبض عليهم لا لسبب سوى انتمائهم إلى عشيرة البارزاني.

أصبح الأطفال والصبية في العراق من الضحايا الأبرياء لسياسة القمع السياسي. وكانوا «يختفون» أحياناً بأعداد كبيرة، فيُدرج المئات منهم في عداد المفقودين منذ القبض عليهم. وكان الأكراد البارزانيون الثمانية ألف من سكان منطقتي بارزان ومركه سور في محافظة أربيل في شمال العراق. أما الأربعة المذكورون فكانوا ضمن عائلات كاملة أعادت السلطات العراقية إسكانها قسراً، خلال عامي

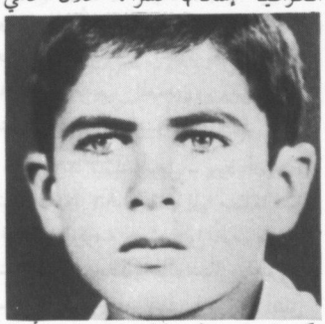

زكري ناوخوش مصطفى، البالغ من العمر ١٢ عاماً، قبل اختفائه

١٩٧٦ و١٩٧٧، في أربعة «مجمعات سكنية» بمحافظة أربيل؛ وهي: قشتبه، وديانا، وحرير، وبحرك. ويُعتقد أن القوات العراقية قامت باعتقالات واسعة النطاق في هذه المجمعات السكنية خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٣. فقُبض على نحو ٨٠٠٠ ذكر، ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسبعين، وحُشر بهم داخل عربات عسكرية، ثم أُبعدوا من المنطقة.

وكان بعض أولئك الذين قُبض عليهم من أقرب أقارب مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وقد جرت الاعتقالات بعد وقت قصير من نشوب النزاع المسلح بين القوات العراقية والإيرانية في تموز/يوليو ١٩٨٣، مما أدى إلى احتلال القوات الإيرانية أراضي عراقية عند مدينة حاج عمران.

واعتبرت السلطات العراقية الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولاً عن مساعدة القوات الإيرانية على تحقيق نصر عسكري في حاج عمران؛ الأمر الذي أثار المخاوف من أن يكون الأكراد الثمانية ألف قد قُبض عليهم انتقاماً لأعمال الحزب العسكرية، وأن يكون القبض عليهم راجعاً إلى مجرد انتمائهم لعشيرة البارزاني.

وحتى يومنا هذا، لم تفصح السلطات العراقية عن مصير أولئك المعتقلين، ولا عن أماكن وجودهم؛ ويخشى أقاربهم أن يكون العديدون منهم قد أُعدموا سراً.

■ يرجى إرسال خطابات متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراحهم فوراً، وبكشف النقاب عن أماكن وجودهم، إلى العنوان التالي:

سيادة الرئيس صدام حسين
رئيس الجمهورية العراقية
كرادة مريم/بغداد/العراق. □

التبت

نغاوانغ بوتشنغ Ngawang Buchung: أحد رهبان دير دربينغ في ضواحي لاسا عاصمة التبت؛ صدر عليه حكم بالسجن ١٩ سنة، بتهمة تنظيم «عصبة مناهضة للثورة»، وترويج «دعاية مناهضة للثورة»، و«التورط في أعمال التجسس».

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، عقدت المحكمة الشعبية المتوسطة البلدية في لاسا «اجتماعاً حاشداً»، لإصدار حكمها على ١٠ من رهبان دير دربينغ، قُبض عليهم في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ لما قاموا به من أنشطة تأييداً لاستقلال التبت.

وُصف نغاوانغ بوتشنغ رسمياً بأنه زعيم «منظمة رجعية» قامت بطباعة وتوزيع منشورات تهدف إلى تحقيق استقلال التبت و«تمزيق الوطن». وكان أحد هذه المنشورات يحتوي على ترجمة باللغة التبتية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ في حين تضمن منشور آخر بياناً يؤيد الديمقراطية الدستورية للتبت بعد انسحاب الصين.

وكان نغاوانغ بوتشنغ أيضاً أحد الرهبان الثلاثة الذين زُعم أنهم «جمعوا معلومات ونقلوها إلى العدو (الحكومة التبتية في المنفى، ومقرها في الهند)، مما يقوّض الأمن القومي بصورة خطيرة».

ومما يُذكر أن أحكام السجن – وهي أطول أحكام تصدر على متظاهرين مؤيدين للاستقلال منذ بدأت موجة الاحتجاجات الحالية – صدرت إثر منح «الدالاي لاما (الزعيم الروحي للأمّيّة)

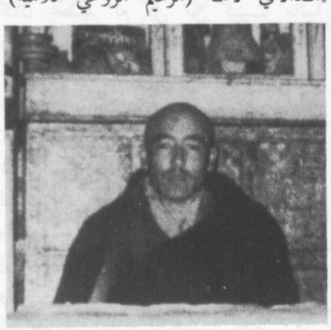

نغاوانغ بوتشنغ

جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٩. وقد رافق منح الجائزة شجب صيني لدوره، ودور حكومته في المنفى، في تشجيع المظاهرات المؤيدة للاستقلال في لاسا، بما في ذلك إرسال «وكلاء خاصين» للعمل كعملاء محرّضين.

ولقد كان رهبان دير دربينغ في طليعة المتظاهرين في لاسا. وكان نغاوانغ بوتشنغ واحداً من ٢١ راهباً قادوا مسيرة سلمية إلى المكاتب البلدية الحكومية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧؛ فكان هذا الحادث مؤذناً ببدء الموجة الحالية من الاحتجاجات والمظاهرات المنادية بالاستقلال، والتي حض عليها رهبان وراهبات. ومن ثم، اعتُقل نغاوانغ بوتشنغ أربعة أشهر بدون تهمة.

■ يُرجى إرسال خطابات متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراحه فوراً، وبدون قيد أو شرط، إلى العنوان التالي:

Li Peng Zongli/Guowuyuan/
Beijingshi/Zhonghua Renmin
Gongheguo/People's Republic
of China. □

غينيا الاستوائية

فرانسيسكو بونيفاسيو إمبا نغويما Francisco Bonifacio Mba Nguema: هو جندي يقضي حالياً حكماً بالسجن ٢٠ سنة، بعد إدانته بمحاولة الإطاحة بحكومة غينيا الاستوائية.

قُبض على فرانسيسكو بونيفاسيو إمبا نغويما، مع نحو ٤٠ آخرين، في آب/أغسطس ١٩٨٨، عقب زيارة قصيرة للبلاد قام بها رئيس حزب معارض، مقره في الخارج، يُعرف باسم «حزب التقدّم»؛ وكان رئيس الحزب قد طلب خلال زيارته السماح للحزب بالعمل داخل غينيا الاستوائية، الخاضعة رسمياً لنظام الحزب الواحد. ويبدو أن المقبوض عليهم اشتُبه في كونهم من أعضاء «حزب التقدّم» أو من مؤيديه. وقد قاسى هو وكثير من رفاقه المعتقلين سوء العذاب على أيدي جنود غينيا الاستوائية وأفراد الحرس الجمهوري من المغاربة الذي انتُدبوا للخدمة في غينيا الاستوائية بموجب اتفاقية ثنائية للمساعدة العسكرية.

والظاهر أن المحكمة العسكرية التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، خصيصاً لمحاكمة فرانسيسكو بونيفاسيو إمبا نغويما، قد استندت في إدانتها إياه إلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب، وإلى أنه سبق أن قرأ رواية «كلاب الحرب» التي كتبها فريدريك فورسايث، والتي تدور حول انقلاب عسكري وهمي وقع في أوائل السبعينيات، في بلد يُؤوّل عادةً بأنه غينيا الاستوائية. وقد ثبت في المحكمة بطلان الدليل الآخر الوحيد ضده، وهو شهادة أدلى بها أحد شهود الإثبات. ومما يُذكر أن المحكمة اتبعت إجراءات مستعجلة جرّدت الدفاع من حقوق كثيرة. وفي بادئ الأمر حُكم عليه وعلى جندي آخر بالإعدام؛ وصدرت بحق سبعة متهمين آخرين أحكام بالسجن مدداً تراوحت بين ١٢ و٣٠ سنة، بدون أن يكون لهم حق الاستئناف.

ولم يلبث أن خُفِّف حكما الإعدام إلى السجن مدى الحياة، وذلك بموجب مرسوم جمهوري صدر بعد المحاكمة بوقت قصير.

وفي آب/أغسطس ١٩٨٩، وبمناسبة الذكرى العاشرة لتولي الحكومة الحكم، خُفِّف حكما السجن المؤبد إلى السجن ٢٠ سنة، وخفّضت مدد الأحكام الصادرة بحق أربعة سجناء إلى النصف. (كما أُطلق سراح ثلاثة آخرين كل على حدة.) وهم الآن محتجزون في سجن باتا في إقليم ريو موني في البر الرئيسي من البلاد.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تطالب بالإفراج عن فرانسيسكو بونيفاسيو إمبا نغويما، باللغة الأسبانية، إن أمكن، ثم إرسالها إلى:

Su Excelencia/Coronel Teodoro
Obiang Nguema Mbasogo/
Presidente de la República/
Gabinete del Presidente de la
República/ Malabo/República
de Guinea Equatorial. □

منظمة العفو الدولية تحت الأضواء

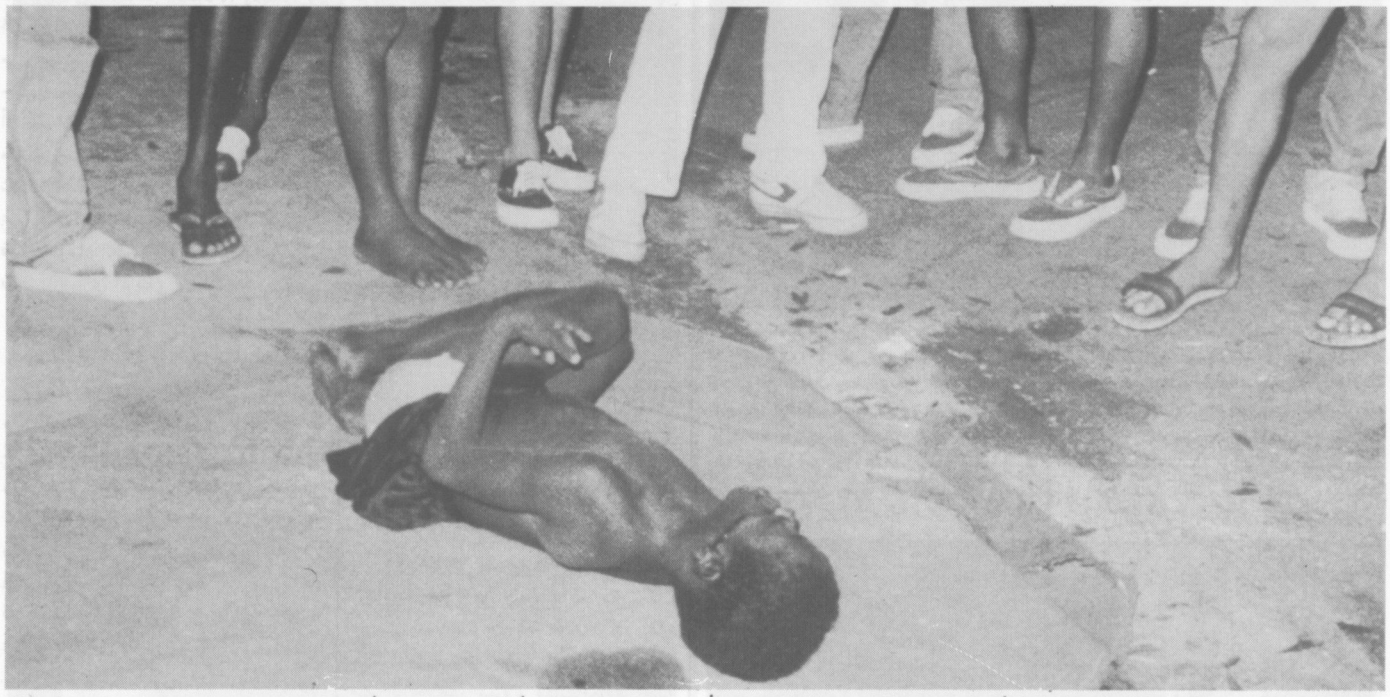

باتريشيو هيلاريو دا سيلفا البالغ من العمر تسع سنوات، عُثر على جثته ملقاة في حي ريو دي جانيرو الأنيق بمقاطعة إيبانيما، يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩؛ وقد وُجدت رسالة مربوطة حول عنقه، جاء فيها: «لقد قتلتك لأنك لم تستذكر دروسك، ولا مستقبل لك... يجب على الحكومة ألا تسمح للأولاد باجتياح شوارع المدينة»؛ ويُعتقد أن باتريشيو راح ضحية لإحدى فرق الموت.

البرازيل

ضحايا القتل والقسوة من الأطفال

لقد صار التعذيب أمراً مألوفاً لا يكاد يمر يوم دون أن يحدث في البرازيل؛ كما شاع الإعدام خارج نطاق القضاء*. ويستهدف لهذه الانتهاكات – بصورة متزايدة – الأطفال والمراهقون من الفقراء والمعوزين في المدن الكبيرة؛ أما الجناة فهم في الأغلب فرق الموت التي كثيراً ما تكون مؤلفة من ضباط الشرطة أو تعمل تحت إشرافهم وإدارتهم.

تلقت منظمة العفو الدولية عدداً متزايداً من التقارير حول ما يتعرض له الأطفال والمراهقون في البرازيل من سوء المعاملة والتعذيب والقتل؛ فكلما أكره مزيد من الأطفال على الخروج إلى الشوارع، كي يساعدوا في إعالة أسرهم أو ليعولوا أنفسهم، صاروا أكثر عرضةً للانتهاكات من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون؛ كما إن فرق الموت عمدت إلى قتل كثير منهم.

ويُقدّر أن سبعة ملايين طفل يعيشون في شوارع البرازيل ويعملون فيها؛ على أن بعض هؤلاء – وليس جميعهم بأي حال – يجنحون للإجرام، فيعملون كلصوص خطّافين ومهربي مخدرات لحساب عصابات مجرمة؛ فيما يعيش آخرون عيشة ضنكاً إذ يبسطون أكفهم للتسول، أو يبيعون أشياءً في الشوارع، أو يلتمسون قوتهم في المزابل وصناديق القمامة.

ومجرد وجود هؤلاء الأطفال في الشوارع بملابسهم الرّثة وما يظهر عليهم من آثار سوء التغذية، يجعلهم «مجرمين مشتبهاً فيهم» في نظر كثير من ضباط الشرطة المدنية والعسكرية؛ ومن ثم فهم عرضة للمعاملة التعسفية. ولا يمر يوم دون أن يكابد الأطفال سوء المعاملة، والتعذيب، والتنكيل والقتل.

فرق الموت

كشفت دراسات مثيرة للقلق أجرتها منظمات برازيلية عن أن الأطفال والمراهقين المشردين في الشوارع يقعون ضحايا لفرق الموت بصورة متزايدة.

فخلال السنوات الخمس الماضية، حدثت زيادة مخيفة في نشاط هذه الفرق في عدد كبير من مدن البرازيل، وشمل هذا النشاط قتل المشتبه في ارتكابهم جرائم بسيطة، وكثيراً ما يكون هؤلاء فقراء ومعوزين من صغار السن.

وقد أقرت سلطات الشرطة في ريو دي جانيرو وريسايف ومناوس بأن كثيراً من فرق الموت تتألف من رجال الشرطة ممن خارج الخدمة، أو تعمل تحت إدارتهم.

ففي نيسان/أبريل ١٩٩٠، أفادت دائرة شرطة ريو دي جانيرو بأن نصف أعضاء فرق الموت المعروفين هم من ضباط الشرطة. ومنذ عام ١٩٨٣، قُتل في ريو ١٣ شاهداً – على الأقل – من شهود الإثبات في قضايا أعمال القتل التي ارتكبتها فرق الموت؛ وما برح القضاة يطلقون سراح من تحوم حولهم الشبهات في مثل هذه القضايا، على الرغم مما في ذلك من خطر واضح على حياة الشهود.

وفي عام ١٩٨٩، أجرى المعهد البرازيلي للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية دراسة، بمساعدة «حركة أطفال الشوارع الوطنية»، حول حوادث قتل الأطفال باستخدام العنف في البرازيل. وقد استقى المعهد معلوماته من مصادر رسمية ومن تقارير نشرتها وسائل الإعلام؛ وتوصل إلى أن هناك أعداداً متزايدة من الأطفال الذين يموتون نتيجة للعنف.

وأشار التقرير إلى أن مجموع الأرقام الخاصة بالستة أشهر الأولى لعام ١٩٨٩ يعادل مجموع أرقام العام السابق بأكمله، وكان ٨٠ في المائة من الضحايا من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة.

وبرغم أن جميع السجلات كانت تفتقر للمعلومات ذات الصلة، فإن ٨٢ في المائة من الضحايا في القضايا التي أشير فيها إلى الأصل العرقي، كانوا من السود أو من أجناس مختلطة. وتضمنت الدراسة تحليلاً دقيقاً للتقارير الصحفية المتعلقة بمقتل ٦٢٤ طفلاً عن طريق استخدام العنف في ١٥ ولاية برازيلية، خلال الثمانية عشر شهراً السابقة لتموز/يوليو ١٩٨٩. وفي ٢١ في المائة من الحالات – نحو ١٣٠ طفلا – نُسبت أعمال القتل إلى فرق الموت؛ وفي ولاية برنامبوكو، عُزي أكثر من نصف أعمال القتل بواسطة العنف، التي حدثت في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٩، إلى فرق الموت، وهو عدد يفوق ضعف نظيره عن السنة السابقة بأكملها.

وتعتقد منظمات حقوق الإنسان في البرازيل الآن بأن طفلاً واحداً – على الأقل – يُقتل كل يوم على أيدي فرق الموت.

ويخلص التقرير إلى أن: «هذه الحقائق تسترعي الانتباه من حيث أنها تظهر بجلاء أن ثمة أفعالاً منظمة ترمي إلى التخلص من الأشخاص – الأطفال والمراهقين في هذه الحالة – سواء بهدف 'تنظيف الشوارع'، أو 'التخلص من الشهود'، أو 'توفير الأمن' لمنطقة معينة. ومن المحقق أن هذه المجموعات تكاد تمارس أنشطتها في جميع أنحاء البلاد، دون أن يُحقق معها كما ينبغي أو تعاقب على ما اقترفت».

وفي بداية حزيران/يونيو ١٩٩٠، شرعت شبكة التليفزيون «تي في غلوبو» في إعداد فيلم وثائقي يدور حول أنشطة فرق

* انظر تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في حزيران/يونيو ١٩٩٠، بعنوان «البرازيل: التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء في مدن البرازيل».

الموت، في ريو دي جانيرو، وأنشطة جماعات جستيسيروس المناظرة لها في ساو باولو.

وفي ٣ حزيران/يونيو – وهو اليوم السابق لإذاعة الفيلم الوثائقي – سبق فتيان إلى خارج بيتهما في حي فيلا فونا، قرب مركز دوكي دي كاكسياس، وهما: فلافيو، في السابعة عشرة، ودينا، في السادسة عشرة؛ قُتل الاثنان على مشهد من بعض الناس، ثم تم التخلص من جثتيهما خلسة. ويعتقد أبناء حي فيلا نوفا أن ثمة علاقة بين مقتل الفتيين وما قالاه في مقابلة أجراها مع كل منهما مراسلون من شبكة التليفزيون «تي في غلوبو»؛ إذ تحدثا عن عملهما رقيبين لتجار المخدرات في حي فيلا نوفا الفقير، والذي يعرف باسم «ليكساو» (أي المزبلة).

كما قُتلت سايموني أمارال سيركيرا بوحشية؛ وكانت في السابعة عشرة من عمرها، وتحمل جنسيتين: الأسترالية والبرازيلية. وقد عثر عليها ميتة مع صديقة لها في الثامنة عشرة، تدعى ديزني إيروين رودريغز، عند مقلب قمامة في ضواحي نوفا فريبورغو، بولاية ريو دي جانيرو، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. ويقول أصدقاء ديزني رودريغز إنها كانت قد اتهمت ضباط شرطة في المدينة بالابتزاز في قضايا تتعلق بالمخدرات.

وكانت سايموني سيركيرا وديزني رودريغز اختطفتا في ٤ كانون الأول/ديسمبر من قبل خمسة رجال يرتدون زياً مدنياً؛ وعُرف في وقت لاحق أن أربعة منهم كانوا من رجال الشرطة العسكرية.

وفي صباح اليوم التالي عُثر على جثتيهما وقد ظهرت عليهما آثار التعذيب؛ فقد اغتُصبت سايموني سيركيرا، واقتُلعت إحدى عينيها، ثم أطلقت النار على رأسها من مسافة قريبة. أما جثة ديزني رودريغز فكانت مخرّمة من كثرة ما أُطلق عليها من الرصاص. وقد اتُخذت الإجراءات الجنائية ضد اثنين من ضباط الشرطة العسكرية، ولكن لا يتوقع إجراء المحاكمة قبل عام ١٩٩١.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، قتل خمسة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٣ عاماً، على أيدي إحدى فرق الموت في نوفا فيبورغو؛ وقد وجهت التهمة بقتلهم إلى أربعة من رجال الشرطة العسكرية.

وتتلكأ الشرطة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالات الاختطاف التي تكون فرق الموت هي المسؤولة عنها؛ ففي شباط/فبراير ١٩٨٨، اختُطف شقيقان مراهقان، هما ألدينير كاليستو منديز ومغنو فرناندو منديز، في منتصف الليل من بيتهما في مدينة الأكواخ كورتو أويتو في دوكي دي كاكسياس، بولاية ريو دي جانيرو؛ أما مختطفوهما فهم رجال مسلحون زعموا أنهم من الشرطة. وكان الفتيان يعينان أهلهما على نفقات المعيشة بغسل السيارات. وقد اقتحم المسلحون الكوخ بدون إبراز مذكرة توقيف أو ما يثبت شخصيتهم؛ وأخبروا أم الفتيين بأن عليهما اقتياد ولديها إلى مركز الشرطة لاستجوابهما.

بيد أن الأم خشيت أن يكون المسلحون من أعضاء فرق الموت، فغادرت المنزل في الحال لإبلاغ الشرطة بالأمر؛ وفي طريقها صادفت دورية الشرطة العسكرية، فتوسلت إليهم أن يشرعوا في البحث عن ولديها؛ ولكنهم رفضوا بحجة عدم وجود أوامر لديهم للقيام بذلك. وفي مركز الشرطة أخبرها رئيس الشرطة بأن عليها الانتظار ٢٤ ساعة قبل الإبلاغ عن فقدان ولديها.

وعندما استمرت في بحثها في الساعة السادسة من صباح اليوم التالي، سمعت شخصاً في مخبز محلي يقول إنه عُثر على جثتي فتيين في مكان قريب، وبهما ثقوب عديدة من أثر ما أصابهما من الرصاص؛ ولم يكن هذان الفتيان سوى ولديها.

أما مختطفوهما الذين ادعوا أنهم من رجال الشرطة، فكانوا يبحثون عن ولد ثالث لها في التاسعة عشرة، يدعى إيفاندرو سيرجيو منديز، زُعم أنه اشترك في إطلاق النار على أحد ضباط الشرطة العسكرية. وبعد أحد عشر شهراً، في الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، أُطلقت عليه النار فسقط قتيلاً.

أما غيلبرتو جيراو («بيتو») فكان في السادسة عشرة من عمره عندما قُتل. كان يعمل مساحاً للأحذية في دوكي دي كاكسياس؛ وقد عاش مشرّدا في الشوارع منذ الرابعة من عمره، وكان معروفاً جيداً لدى العاملين في الكنيسة المحليين والشرطة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨، أُلقي القبض عليه، ثم اقتيد إلى مركز شرطة المنطقة التاسعة والخمسين في دوكي دي كاكسياس، حيث احتجز بين محتجزين بالغين، مما يُعدّ مخالفة للقانون.

وعندما توجه باحثون اجتماعيون للاحتجاج على احتجازه، رفض رئيس الشرطة إطلاق سراح الصبي بدعوى أنه بلغ سن الرشد؛ وقال لهم: «ليس لدى وقت أضيعه مع المدافعين عن الصعاليك».

وأخذ الباحثون الاجتماعيون وثائق بيتو إلى قاض محلي، وأقنعوه بأن الصبي قاصر؛ وتمكنوا من الحصول على أمر من المحكمة لنقله الى «مؤسسة الولاية لرعاية القاصرين».

وزعم أن رئيس الشرطة قال للعاملين الكنسيين: «ربما تمكنتم من إخراجه من السجن، ولكن ليس بإمكانكم إنقاذ حياته»؛ وحذّرهم من أنه إذا عاد بيتو الى دوكي دي كاكسياس في أي وقت، فإنه لن يبقى على قيد الحياة أكثر من أسبوع.

وتمكن بيتو من الفرار من «مؤسسة الولاية لرعاية القاصرين»، وفي الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، عُثر على جثته تحت أحد جسور دوكي دي كاكسياس، وبها ثقوب كثيرة خلفتها الطلقات النارية التي أصابته؛ أما المسؤولون عن مقتله، فلم يُعثر لهم على أثر.

وفي ساو باولو، تمارس مجموعات الأمن الأهلية، المعروفة باسم جستيسيروس (مقيمو العدل)، نشاطها في المدن الصغيرة في منطقة ساو باولو الكبرى، بدعم الشرطة المحلية، حسبما زُعم. وقد سُجّلت ٣٧ عملية قتل جرت على أيدي مجموعات جستيسيروس في منطقة «إيه بي سي دي» – وهو الاسم المختصر للمدن الصناعية في ساو باولو، بما فيها ديادیما – وذلك خلال الخمسة والأربعين يوما السابقة ليوم ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

وفي نيسان/أبريل، قُتل بالرصاص شقيقان في السابعة عشرة والثامنة عشرة من عمرهما في ديادیما، على أيدي رجال مسلحين يرتدون الملابس المدنية؛ وكانوا قد طلبوا رؤية بطاقة العمل الخاصة بالشقيق الأصغر ليعرفوا أيعمل أم لا. ولم تكن بطاقته موقعة من قبل رب العمل على الرغم من قوله بأنه يعمل؛ وسمع أحد أقاربه القاتل يقول: «إن بطاقة العمل الخالية هي شهادة موتك». ولما علت صيحات الاستنكار والاحتجاج على أعمال القتل، احتجزت الشرطة في أيار/مايو اثنين من أفراد مجموعات جستيسيروس للاشتباه فيهما.

وزعمت مجموعات حقوق الإنسان بأن موظفي «المؤسسة الوطنية لرعاية القاصرين» قد نقلت معلومات عن نزلاء أُطلق سراحهم أو فرّوا، إلى فرق الموت في الولاية الشمالية الشرقية الفقيرة بيرنامبوكو. كما أقر رئيس هذه المؤسسة بعجزه عن وضع حد لهذا المسلك، لأن الأطفال يرفضون التقدم للإدلاء بشهاداتهم.

لقد سُجّلت ١٤٤ عملية قتل قامت بها فرق الموت في الثلاثة أشهر الأولى لعام ١٩٩٠ في ريسايف، عاصمة ولاية بيرنامبوكو.

طفلة في الخامسة من العمر، تُلتقط لها صورة فوتوغرافية كي تُلحَق بملفها في معهد الأطفال بولاية ساو باولو. لقد قُبض على أكثر من ٢٠٠٠ طفل خلال عام ١٩٨٩ في ريو دي جانيرو لتسكعهم في الشوارع؛ وثمة تقارير عديدة تفيد أن المعوزين من الأطفال وصغار مرتكبي الجرائم المحتجزين في مؤسسات حكومية مغلقة (تُعرف بـ «مؤسسة الولاية لرعاية القاصرين» أو «المؤسسة الوطنية لرعاية القاصرين») كثيراً ما يتعرضون للضرب وسوء المعاملة على أيدي العاملين في هذه المؤسسات. وفي كثير من الأحيان، يحجم الضحايا عن الشكوى خشية الانتقام منهم. مما يحول دون إجراء تحقيقات وافية. وقد قال أحد النزلاء السابقين، يبلغ عمره ١٤ عاماً: «إنهم يضربوننا في 'المؤسسة الوطنية لرعاية القاصرين' دون أي سبب؛ يستمتعون بضربنا لأتفه الأسباب؛ ويقولون لنا: 'إذا أخبرتم القاضي بذلك، فسوف نقتلكم'؛ ولذا ينتابنا الخوف، ولا نتفوه بكلمة». © هانز يورغن – بوركهارد/بيلدبرغ

ثلاثة صبية يبحثون بين النفايات في أحد مقالب القمامة في ساو باولو، إن أكثر الأحداث الذين يروحون ضحايا لفرق الموت هم من الصبية السود الفقراء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً © باسكال ميتر/غاما

سايموني سيركيرا، عُذّبت وعثر عليها ميتة عند مقلب قمامة

وورد أن ديمتريوس ديمتريو، زعيم «جماعة الأنبياء الصغار»، تلقى تهديدات بالموت بسبب عمله بين الأطفال الفقراء في ريسايف. وتقدم هذه الجماعة حالياً مأوى لعشرات الأولاد المشردين في الشوارع.

وقد تزايدت التهديدات ضد ديمتريوس بعد الرابع من آذار/مارس ١٩٩٠، عندما اقتُحم مركز الجماعة، وأُحرقت الوثائق الخاصة بالأطفال الذين يأوون إليه. وفي ليلة العاشر من نيسان/أبريل، قام رجلان مسلحان باختطاف ديمتريوس؛ وبعد جولة بالسيارة دامت ساعة في طريق مهجور، ألقياه من السيارة، ثم انطلقا بسيارته، بعد أن أخبراه بأن هذا إنذار له.

القتل على أيدي شرطيين بالزي الرسمي

كان الأطفال والمراهقون أيضا بين أشخاص عديدين قُتلوا في الشوارع برصاص أفراد من الشرطة يرتدون الزي الرسمي.

ويعترض الشهود في كثير من الأحيان على تعلل الشرطة بأن حوادث القتل تقع في أثناء «اشتباك بالأسلحة النارية»؛ إذ أن كثيراً من الضحايا كانوا عزلاً من السلاح.

وتشير الأرقام الخاصة بولاية ساو باولو إلى زيادة كبيرة في عدد الذين قتلوا على أيدي رجال الشرطة الذين يرتدون الزي الرسمي في السنوات الأخيرة؛ ففي عام ١٩٨٧ قُتل ٢٥٤ شخصاً على أيدي الشرطة، حسب الإحصاءات الرسمية؛ وفي عام ١٩٨٨ ارتفع هذا الرقم إلى ٤١١، ثم إلى ٥٨٥ عام ١٩٨٩.

ويقول الشهود إن مارسيو مورو دا سيلفا، الذي كان خارج منزله مع مجموعة من الأصدقاء، قد قبض عليه رجال الشرطة مساء ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩، لحمله بندقية لعبة من البلاستيك؛ فوضعوا يديه في الأصفاد، ثم ألقوا به في السيارة. وقد عُثر عليه في وقت لاحق ميتاً في المستشفى، وقد اخترقت ست رصاصات رأسه وعنقه وصدره.

وزعمت الشرطة أنه أطلق عليها النار. وظهر على جثته التي كانت مكسوة بالوحل آثار رضوض، كما كان إبهامه مكسورا. وقد أُرجئت محاكمة ضباط الشرطة المعنيين أربع مرات نتيجة للضغوط التي مارستها الشرطة؛ ولما انعقدت المحاكمة آخر الأمر أدينوا جميعا، لان أصدقاء مارسيو الخمسة شهدوا إلقاء القبض عليه.

أما مارسيلوس دومينغوس دي خيسوس، البالغ التاسعة عشرة من عمره، فقد قُتل بالرصاص في مترو ساو باولو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، عندما كان يغني مع مجموعة من ١١ صبياً أسود. فاستدعى شرطيان عسكريان في عربة المترو مزيداً من رجال الشرطة لمساعدتهما في التصدي لهذه المجموعة الصاخبة، بعد أن أهان الصبية – حسبما زُعم – ضابطة من الشرطة. ووفقا لما ذكره الصبية، فإن أحد أفراد الشرطة العسكرية دخل العربة وهو يطلق النار من مسدسه، فأُصيب مارسيلوس في رأسه؛ ولكن الشرطة زعمت أن مارسيلوس لمس حزامه على نحو يوحي بأنه يهم بإخراج مسدس؛ غير أن أحداً من الصبية لم يكن مسلحاً.

وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠، خرج تشاي دا سيلفا فيريرا، البالغ الرابعة عشرة من عمره، مع بعض الأصدقاء للاحتفال بمناسبة حصوله على وظيفة براتب أفضل، في متجر محلي كبير في المنطقة الجنوبية من ساو باولو. وبينما كان صديقه كلاوديو يسير بهم في سيارته متوجها الى محل لبيع فطائر البيتزا، بدأت سيارة دورية شرطة لا تحمل أي علامة في تعقبهم؛ وقال الصبية إنهم شعروا بالخوف عندما أُدركوا أن رجلين مسلحين في سيارة لا تحمل لوحات رقمية ولا علامات الشرطة يتعقبانهم. فحاولوا التملص منهما. ولكن حالما زاد كلاوديو السرعة، شرعت الشرطة في إطلاق النار، فأُصيب تشاي في رأسه؛ وبعد ذلك بثلاث ساعات، توفي في المستشفى. ولم يكن لأي من الصبية سجل سوابق لدى الشرطة.

وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠، قُتلت فتاة في السابعة عشرة تدعى أدريانا سيريس زاغو بوينوس، برصاص أحد ضباط الشرطة في ريو دي جانيرو بينما كانت تركب في المقعد الخلفي لدراجة بخارية. ولما لم يتوقف سائق الدراجة حينما أشير إليه أن يفعل ذلك، أخرج الشرطي مسدسه، وصوبه عليه، وأطلق النار، فأصيبت أدريانا في الظهر.

وفي أعقاب سلسلة من أعمال القتل التي ارتكبتها الشرطة وراح ضحيتها قاصرون عزل في ساو باولو، أقر أمين شرطة الولاية الجديد في مقابلة صحفية، في نيسان/أبريل ١٩٩٠، بأن عنف الشرطة هو شغله الشاغل في منصبه الجديد. وقال إنه يدعو لأطفاله بالسلامة عندما يخرجون ليلاً.

التعذيب خلال الاحتجاز

قُدِّمت في بعض الحالات شكاوى رسمية ضد الشرطة حول تعذيب القاصرين؛ ولكن ليس من غير الشائع أن يسحب الشهود والشاكون أقوالهم بعد تلقيهم تهديدات.

ففي تموز/يوليو ١٩٨٩، اختُطف مارسيلو موريرا باشيكو، البالغ الرابعة عشرة من عمره، وعُذِّب على أيدي أفراد دورية للشرطة العسكرية، حينما كان يحاول الابلاغ عن اختطاف صديق له في الثالثة عشرة من عمره.

وكان الصبيان قبل ذلك بيوم يلعبان عندما اعتدى عليهما ثلاثة رجال. وسُرقت بعض الأشرطة من مارسيلو، قبل أن يتمكن من الفرار؛ أما صديقه أندريه ليوتا فقد حاول الفرار على مزلق للتزحلق، ولكنه لم يعد إلى منزله بعد ذلك.

وتوجه مارسيلو إلى منزل صديقه في اليوم التالي، لينتظر مع العائلة ورود أخبار عنه. وحوالي الساعة ٨,٤٠ مساء، حضر إلى المنزل أفراد دورية الشرطة العسكرية، وطلبوا منه مرافقتهم في جولة بالمنطقة بحثاً عن أندريه؛ فدخل الى السيارة مع خمسة من رجال الشرطة العسكرية.

وذهبوا به إلى عدة مواقع، وقيل إن رجال الشرطة أخذوا يستجوبونه وكأنهم حسبوه مسؤولاً عن اختطاف صديقه. ثم أُخذ إلى كوخ في إحدى مدن الأكواخ، حيث جرى استجوابه.

وحسب أقواله، أخرج أحد رجال الشرطة آلة تشبه المحول الكهربائي، ووُصِّلت الأسلاك الكهربائية بأصابعه، وشرجه، وأماكن أخرى من جسده. ثم عُرض للصدمات الكهربائية.

وانتقلوا به إلى أماكن أخرى، وكانوا يعودون به أحياناً كثيرة الى شارع قريب من الحدائق النباتية، ثم يعذبونه بالصدمة الكهربائية من جديد.

وكثيراً ما كان مارسيلو خلال محنته مُصفد اليدين وموثوق الساقين والقدمين. وقد رافقت سيارة أخرى للشرطة العسكرية سيارة الدورية الأصلية بعض الوقت؛ وورد أن رجال الشرطة في السيارة الثانية شاركوا أيضاً في التعذيب.

وفي شكواه الرسمية للشرطة، قال إنه لاقى هذه المعاملة من قبل الشرطة طيلة ١٢ ساعة. وفي وقت لاحق عُثر على أندريه ليتو مقتولاً بالرصاص في أرض خراب، وقد ظهرت على جثته آثار الضرب.

وتوفي جيريمياس دي سوزا، البالغ السابعة عشرة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩؛ وكانت الشرطة العسكرية قد قبضت عليه قبل ذلك بشهر في موانا، وهي بلدة في ولاية بارا، إذ اتهم بالانتماء إلى عصابة من الشبان كانوا يقومون بنهب المتاجر والمؤسسات المحلية. ويعتقد أنه عُذِّب بالصدمات الكهربائية في مركز الشرطة، إرغاماً له على الإدلاء بأسماء أعضاء العصابة؛ ومما يُذكر أن جيريمياس دي سوزا سانتوس أبكم ومتخلف عقلياً.

وجدّ أقاربه في البحث عنه، فوجدوه آخر الأمر يعاني من التشنج؛ فهرعوا به الى المستشفى في بيليم – عاصمة الولاية – ولكنه لم يلبث أن تُوفي. وحتى تموز/يوليو ١٩٩٠، لم تكن قد وُجِّهت التهمة لأحد في هذه القضية.

ومن المعلوم أن الشرطة دأبت على استخدام التعذيب حتى لتسوية خصوماتها الشخصية. وكان هذا – فيما يظهر – هو

صورة لإحدى جلسات التعذيب، التقطها ضابط شرطة في بورتو أليغري؛ والضحية فتى في الثامنة عشرة يدعى «دوغي»، يعمل في تنظيف الشوارع؛ وقد قُتل هو وصديق له في التاسعة عشرة من العمر بعد أن قاسا معاً سوء العذاب.

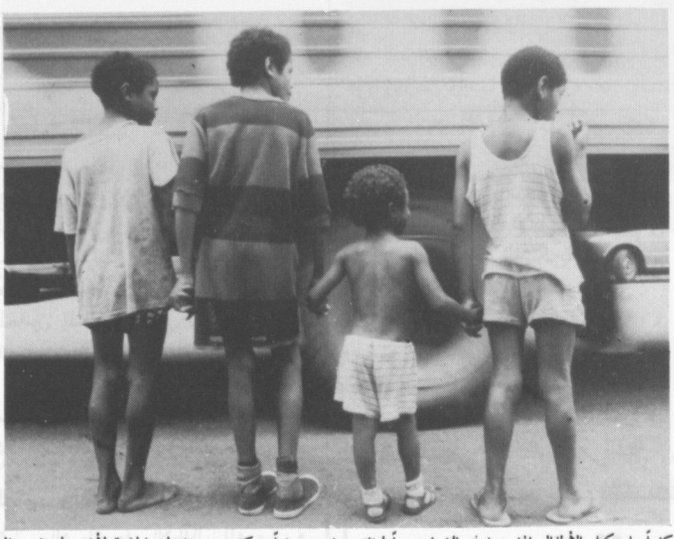

كثيراً ما يتكتل الأطفال المشردون في الشوارع معاً ليؤازر بعضهم بعضاً، وكثير منهم تضطره الحاجة لأن يعول نفسه إلى ارتكاب جرائم بسيطة. وتقوم سلطات الحكم المحلي في الولايات، على فترات منتظمة، بالقبض على الأطفال المشردين، ونقلهم إلى «المؤسسة الوطنية لرعاية القاصرين»

© بن غيبسن/إمباكت

ضرب القاصرين «بقصة التسلية»

في حزيران/يونيو ١٩٩٠، نشرت الصحف شكاوى مفادها أن أكثر من ٢٠ قاصرا محبوسون في سجن كامبو غراندي المشدّد الحراسة، في ماتو غروسو دو سول؛ واشتكى المحتجزون من أنهم ضُربوا «بقصد التسلية» من قبل الحراس.

وقال صبي في السابعة عشرة إنه بعد شكواه من رداءة الطعام ضُرب بقضيب حديدي، ثم حُبس عارياً في زنزانة عقاب، بدون إضاءة أو غطاء، طوال الليل.

كما قال صبي في السادسة عشرة: «أحياناً يتركوننا ثلاثة أيام هناك، عراة ونياماً في البرد الذي يجعل الزنزانة أشبه شيء بالثلاجة». وكان صبي آخر في السادسة عشرة مسجوناً في إحدى الزنزانات مع بالغين مدانين بجريمة الاغتصاب.

الدافع الوحيد الذي أدّى إلى اعتقال وتعذيب فتاة مراهقة تدعى إلسي بيريرا واثنتين من صديقاتها.

إذ أُلقي القبض عليهن من منازلهن في مقاطعة نوفا غاما في براسيليا في حزيران/يونيو ١٩٨٧، ونقلن الى مركز الشرطة المحلي حيث احتُجزن عدة ساعات. وأدلت الفتيات بعد ذلك بإفادة أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين المحلية، بأنهن تعرّضن للتعذيب بالصدمات الكهربائية زهاء نصف ساعة.

وكنّ قد تشاجرن مع صديقة أحد ضباط الشرطة المعنيين، ويعتقد بأن هذا كان سبب القبض عليهن وتعذيبهن.

التعذيب والضرب في الشوارع

تقبض الشرطة على الأطفال المشردين في الشوارع بصورة منتظمة، وكثيراً ما توسعهم ضرباً، وتبتز منهم المال بالتهديد بإيداعهم المؤسسات الإصلاحية العامة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أبلغ الباحثون الاجتماعيون عن وجود منزل في حي ثري من أحياء ريو دي جانيرو، يُزعم أن أطفال الشوارع يُرسلون إليه لتعذيبهم.

وكان صبي في الثالثة عشرة قد قال لهم: «هناك غرفة تعذيب. يأخذونك الى الدور العلوي.. فيلكموننا، ويركلوننا، ويلقون القار على جلدنا.. يرغموننا على خلع ملابسنا، ثم يصبون القار علينا».. وقال صبي في الثانية عشرة: «معظم رجال الشرطة يقتادوننا إلى هناك عندما يلقون القبض علينا».

ونورد فيما يلي شهادات جُمعت في ريو دي جانيرو خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩؛ وكثيراً ما يحجم الأطفال المشردون في الشوارع عن التعريف بأنفسهم، خوفاً من الأفعال الانتقامية، ومنها القتل. ولهذا السبب، وغيره من الأسباب، يتعذر التثبت من صحة هذه الادعاءات في جميع الأحوال؛ وأياً كان الأمر، فإن هذه المزاعم تظهر كيف يجد الأطفال المشردون في الشوارع معاملة الشرطة وحراس الأمن لهم.

«أنا في العاشرة من عمري؛ أنام في أحد مراكز التبضع. في كل يوم وليلة، عند حوالي منتصف الليل، تأتي الشرطة العسكرية، وتنقلنا إلى الداخل.. يضربوننا، ويجبروننا على أكل الصراصير والغائط؛ كما يلقون علينا الماء الساخن، ويضربوننا على رؤوسنا بالهراوات، ويفعلون بنا كل شيء».

«أنا في الثالثة عشرة من عمري؛ هذه العلامة الظاهرة على وجهي هي أثر ضربة وجهها إلى عيني أمس شرطي عسكري، داخل وحدة الشرطة، كان يريدني أن أجعل الأولاد الآخرين يبيعون للشرطة الأشياء التي سرقوها؛ ولكني لم أرغب في فعل ذلك، فنقلني إلى داخل الوحدة، وتعدى عليّ بالضرب، ثم ضربني على عيني».

«أنا في الرابعة عشرة من عمري. لقد احتجزت مرات عديدة؛ تمسك بنا الشرطة، ثم تبدأ في تعذيبنا.. يحرقون أجسادنا بالسجائر، ويفعلون بنا كل شيء؛ يجعلوننا نقف رافعي الأيدي ليصبوا الماء الساخن علينا، ويضربوننا بالهراوات على رءوسنا وأيدينا – انظر، ما زالت تؤلمني.. إنهم يجبروننا على أكل الغائط والصراصير».

وفي حادثة جرت مؤخراً في ساو باولو، ضُرب طفل في السنة الأولى من عمره على أيدي رجال الشرطة العسكرية الذين زُعم أنهم يبحثون عن أعضاء الجستيسيروس.

وبعد ظهر يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، وصلت سيارتان تابعتان لدورية الشرطة العسكرية إلى مدينة اميرادور، وهي إحدى مدن الأكواخ بجوار هليوبوليس في المنطقة الجنوبية من ساو باولو. وطلب رجال الشرطة صورة فوتوغرافية لرب كل عائلة، ونبهوا العائلات إلى أنهم سيعودون فيما بعد لجمع الصور.

وفي تلك الليلة، عند حوالي الساعة العاشرة والنصف، قال الشهود إن رجال الشرطة العسكرية عادوا في ثياب مدنية، واقتحموا الأكواخ الواهية، وراحوا يطلقون الأعيرة النارية في الهواء.

وزُعم أنهم طفقوا يضربون كل من في الأكواخ بدون تمييز؛ وكان بين المصابين روسيلي كونسيكاو البالغة الثامنة عشرة من عمرها – وكانت حاملاً في شهرها الثامن – وطفل في السنة الأولى من عمره، يدعى جوني دي كارفالو. □

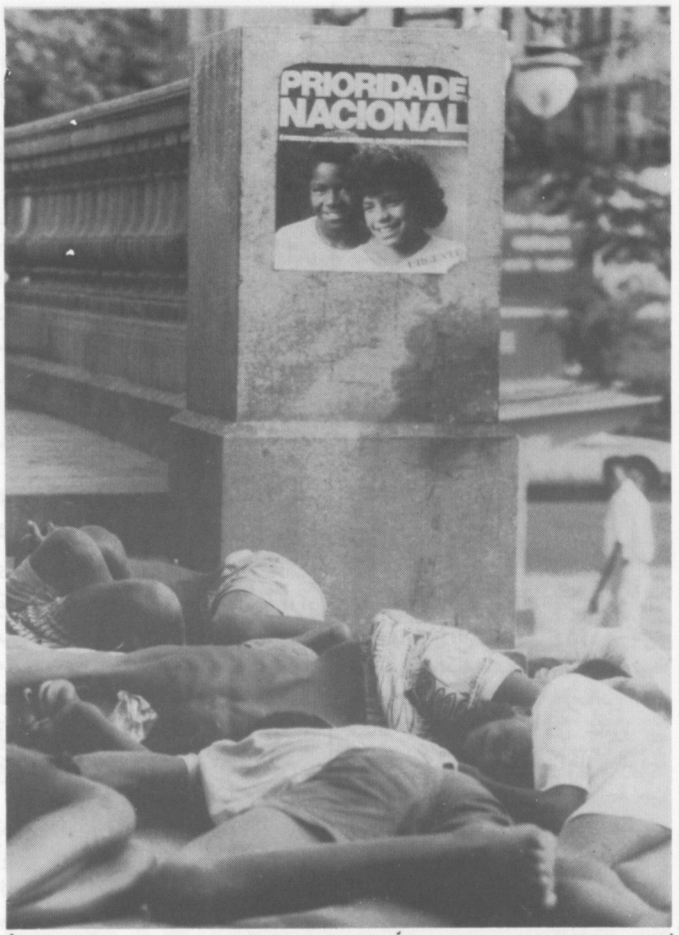

أطفال مشردون في الشوارع ينامون متلاصقين معاً خارج مبنى مجلس البلدية في ريو دي جانيرو، وفوقهم لافتة تعلن أن الأطفال «أولوية قومية». © ناندونيفس/إماجنز دا تيرا

لا بد من إجراء عاجل إنقاذاً للأرواح

بموجب المادة ٢٢٧ من دستور البرازيل لعام ١٩٨٨، يجب حماية الأطفال من جميع أشكال الإهمال، والتمييز، والاستغلال، والعنف، والقسوة، والاضطهاد.

وقد وافق الكونغرس مؤخراً على تشريع جديد لحماية الأطفال، وهو «قانون الأطفال»، الذي يحل محل «مدونة القاصرين»، ويعطي الأطفال واليافعين مزيداً من الضمانات الفردية.

وقد صرح الرئيس كولور دي ميلو في خطابه الذي وجّهه الى ولايات الامة في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠، قائلا: «لا يمكننا أن نكون، ولن نكون ثانية، بلداً يُوصف بالعنف في تقارير منظمة العفو الدولية. لن يتسامح مجتمعنا في استخدام العنف، ولن نسمح لـ «البرازيل الجديدة» أن تتغاضى عن أي شكل من أشكال الاستهانة بحقوق الإنسان أو تقبل به.

وإني على ثقة بأن ولايات الاتحاد ستقف وراء الحكومة الاتحادية في محاربة أي نوع من أنواع العنف، وهي حرب تتطلب إعادة تعبئة وتحديث كاملين لقوات الشرطة في الولايات».

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة البرازيلية أن ترسل رسالة واضحة من خلال السلسلة القيادية لقوات الشرطة المدنية والعسكرية، يكون مؤداها أن القتل غير القانوني وجميع ضروب التعذيب الجسدي أو النفسي وسوء المعاملة هي أمور محظورة، وسوف يعاقب عليها بقوة القانون الكاملة. وتوصي المنظمة بما يلي:

– أن تقوم الحكومة الاتحادية بتخصيص سجل مركزي يشمل كافة الوفيات الناجمة عن العنف – وضمنها وفيات الأطفال والمراهقين – التي تمت بصلة لفرق الموت أو قوات الشرطة التي ترتدي الزي الرسمي.

– أن تقوم السلطات الاتحادية بالإشراف على التحقيقات الجارية على مستوى الولايات في أعمال القتل المشار إليها، وباتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتأكد من إجراء تحقيقات دقيقة ونزيهة، وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة.

– أن تتأكد الحكومة الاتحادية من أن الأطفال المشردين في الشوارع، وغيرهم من ضحايا العنف الذي تمارسه الشرطة، والشهود، ينالون جميعا الحماية الكافية من قبل الولايات، لتمكينهم من الشهادة ضد الجناة بدون خوف من الانتقام.

– أن تجري السلطات تحقيقات فورية ونزيهة في جميع التقارير الخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة.

رومانيا

العنف يتبع المظاهرات ضد الحكومة في بوخارست

أُصيب مئات الأشخاص، كثيرون منهم إصابات خطيرة، عندما استُدعي آلاف العمال إلى بوخارست على أثر الاضطرابات العنيفة التي أعقبت إخلاء المتظاهرين احتجاجاً على الحكومة في ١٣ حزيران/يونيو، بعد أن لبثوا في ساحة الجامعة سبعة أسابيع.

كان الكثير من العمال الذين استُدعوا من عمال المناجم؛ وقد اعتدوا، بشكل مكشوف، على من اعتبروهم من معارضي الحكومة، بالهراوات، والمعاول، وأسلحة أخرى، على حين وقفت قوات الأمن على مقربة منهم ولم تتدخل. وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة مفادها أن الحكومة كانت تشجع الجماهير وتحركها؛ فقامت هذه الجماهير أيضاً بنهب مكاتب حزبي المعارضة الرئيسيين، وبمهاجمة الصحيفة اليومية الرئيسية للمعارضة «رومانيا ليبرا».

وكان بين الضحايا أفراد من طائفة الغجر في بوخارست، الذين أُفردوا – فيما يبدو – على نحو يوحي بوجود تنسيق رسمي. وورد أن مجموعات من عمال المناجم قصدوا بيوت الغجر، فضربوا سكانها بوحشية؛ كما اعتُدي على آخرين في الشوارع للاشتباه في كونهم من الغجر.

وذُكر أن أكثر من ١٠٠٠ شخص اعتُقلوا، وذلك بعد تعرّض الكثيرين منهم للضرب، ومن ثم للاحتجاز، على أيدي مجموعات من عمال المناجم. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن كثيرين منهم احتُجزوا لمجرد الاشتباه في كونهم من معارضي الحكومة. وفي ١٤ تموز/يوليو، أعلنت المصادر الرسمية أن ١٨٥ شخصاً، جميعهم من المحتجين ضد الحكومة، ما زالوا محتجزين بصدد أعمال العنف.

وتدرك المنظمة أن السلطات كانت تواجه أعمال عنف من قبل بعض المعارضين، مما قد يسفر عن انهيار القانون والنظام؛ بيد أن المعاملة السيئة من قبل موظفي الحكومة وعملائها أمر لا مبرر له بأي حال من الأحوال.

ولقد رحبت منظمة العفو الدولية بقرار الحكومة إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت؛ إلا أنها ما زالت قلقة إزاء المعاملة السيئة الواسعة النطاق لمئات الأشخاص، ومنهم معارضو الحكومة الذين لا يلجأون إلى العنف، وغيرهم من الأبرياء. □

© رويتر

سجين الرأي ماريان منتينو Marian Munteanu، أحد زعماء الطلبة، تعرّض للضرب المبرح على أيدي عمال المناجم في ١٤ حزيران/يونيو، ثم نُقل إلى المستشفى في وقت لاحق. وقد أُلقي القبض عليه في ١٨ حزيران/يونيو، ووُجّهت إليه تهمة إثارة أعمال الشغب التي حدثت في ١٣ حزيران/يونيو؛ ثم أُفرج عنه في ٣ آب/أغسطس، ولكن قد يُتخذ ضده المزيد من الإجراءات القانونية.

العراق/تركيا

بيان من السفارة حول تقرير منظمة العفو الدولية

ذكرت السفارة العراقية، في بيان أصدرته في ٢٢ حزيران/يونيو، أنها لاحظت «بمزيد الارتياع ما أوردته منظمة العفو الدولية من مزاعم، في أحد تقاريرها الأخيرة، إذ ادّعت أن عدداً من الأكراد العراقيين أُعدموا أو «اختفوا» لدى عودتهم إلى العراق، وبعد استفادتهم من قرارات العفو العام..». في تقرير عنوانه: الأكراد العراقيون مهددون بالإعادة القسرية من تركيا وبانتهاكات حقوق الإنسان في العراق، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن قرارات العفو هذه لم تكفل سلامة الأكراد العراقيين العائدين، وإلى أنها تُستخدم لإغراء المعارضين السياسيين المشتبه فيهم بالعودة.

ويمضي البيان قائلاً: «كان حرياً بمنظمة العفو الدولية أن تسلك مسلكاً طبيعياً ومعقولاً، فتوجه إلى مصدر عراقي رسمي استعلاماً مباشراً حول صحة (هذه) المزاعم». وفي آب/أغسطس ١٩٨٩، قدّمت المنظمة للحكومة أسماء سبعة أكراد أُعدموا، وفي شباط/فبراير من هذا العام، قدّمت أسماء أكثر من ٣٥٠ آخرين «اختفوا» بعد إعلان قرار بالعفو؛ ولم تفصح الحكومة العراقية عن مصير أو مكان وجود أي منهم.

وأورد تقرير منظمة العفو الدولية أيضاً تفاصيل عن أساليب الضغط التي ورد أن السلطات التركية تمارسها لإجبار الأكراد على العودة إلى العراق. ولم ترد الحكومة التركية على أية مزاعم محددة؛ ولكنها تؤكد فحسب أن «الإعادة القسرية للأكراد العراقيين الذين يعيشون في تركيا هي أمر مستحيل». على أن أياً من الحكومتين لم ترد على نداءات منظمة العفو الدولية بأن يكون هناك رصد دولي مستقل لعملية الإعادة إلى الوطن.

● أفرج عن الممرضة البريطانية دفني بارش في بغداد في ١٦ تموز/يوليو، بعد أن أمضت في السجن أربعة أشهر من الحكم القاضي بسجنها ١٥ سنة بتهمة التجسس. ففي ١٠ آذار/مارس، حوكمت أمام محكمة الثورة مع الصحفي فرزاد بازوفت، الذي أُعدم في ١٥ آذار/مارس. وما زال غير معروف مكان وجود مواطن عراقي أُدين أيضاً في هذه القضية، فحُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات. وفي ١١ تموز/يوليو، أُعدم أيضاً جليل مهدي النعيمي، وهو مواطن سويدي من أصل عراقي؛ وكان هو الآخر قد حوكم وأُدين بتهمة التجسس من قبل محكمة الثورة. □

الكاميرون

الرئيس يعلن الإفراج عن السجناء

رحّبت منظمة العفو الدولية بإعلان الرئيس بول بيا، في تموز/يوليو، الإفراج قريباً عن جميع السجناء السياسيين في الكاميرون، وإن كانت المنظمة تعتقد أن احتجاز الناشطين السياسيين لن يتوقف، ما لم تغير الحكومة ما تمارسه من أساليب الاعتقال.

فكثيراً ما تحتجز حكومة الكاميرون الأشخاص احتجازاً إدارياً، بدون تهمة او محاكمة، وتحاكمهم محاكمات مجحفة أمام المحاكم العسكرية، أو تبقيهم في السجن بعد إبراء ساحتهم من قبل المحكمة أو انتهاء مدة عقوبتهم.

في نيسان/أبريل الماضي، حُكم على رئيس نقابة المحامين السابق يوندو بلاك، وعلى مدير شركة يدعى أنيست إكاني بالسجن ثلاث وأربع سنوات، على التوالي، بعد محاكمة جائرة على نحو سافر أمام محكمة عسكرية خاصة. وكانا ضمن ١١ شخصاً حوكموا بتهم التخريب والزراية بالرئيس بيا، بعد حضور اجتماعات عُقدت لبحث ديمقراطية الأحزاب المتعددة، وتشكيل حزب سياسي جديد. أما بقية المتهمين فمنهم من صدر ضده حكم مع وقف التنفيذ، ومنهم من أبرئت ساحته. وكانت منظمة العفو الدولية قد أهابت بالحكومة أن تطلق يوندو بلاك وأنيست إكاني على الفور.

وكثيرون من السجناء السياسيين الذين يتجاوزون المائة عداً، والمحتجزين منذ عام ١٩٨٤ فما يتصل بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة، كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز في تموز/يوليو، برغم وعد الرئيس في نيسان/أبريل من هذا العام بإطلاق سراحهم.

ورحبت منظمة العفو الدولية أيضاً ببيان للرئيس بيا أعرب فيه عن استعداده للسماح بالمنظمة بزيارة الكاميرون، ومقابلة مسؤولين من الحكومة. □

الصين

صدور المئات من أحكام الإعدام

ارتفع عدد ما صدر وما نُفّذ من أحكام الإعدام في الصين ارتفاعاً كبيراً منذ بدء حملة جديدة «لمكافحة الجريمة». ففي ١١ حزيران/يونيو، نُسب إلى وزير الأمن العام وانغ فانغ قوله، في معرض إعلانه عن بدء «حملة من الإجراءات الشديدة الصرامة ضد الجرائم الخطيرة»، إن الإجراءات الصارمة ستكون على نفس النطاق الذي بلغته حملة مماثلة جرت عام ١٩٨٣، وأنها سوف «تدوم ما دامت ثمة حاجة لها».

ويُعتقد أن آلافاً مؤلفة من الناس أُعدموا في أواخر عام ١٩٨٣، وذلك في أعقاب استحداث قانون، في أيلول/سبتمبر من العام المذكور، لتعجيل القضايا المنطوية على عقوبة الإعدام، التي تكون «العناصر الإجرامية» فيها «قد عرّضت الأمن العام للخطر الشديد»، وقد أسفر القانون الجديد عن تعجيل إجراءات المحاكمة، حتى أن فترة الاستئناف أصبحت لا تتجاوز ثلاثة أيام.

وقد ورد أن التجمعات الشعبية الحاشدة التي كانت تدعو لها المحاكم المحلية للنطق بالحكم، جرت في مختلف أنحاء الصين خلال الأسابيع الأخيرة، مما أدّى إلى صدور مئات من أحكام الإعدام. والهدف من وراء هذه الأحداث هو تركيز الأنظار على الإجراءات الصارمة الحالية، ويرافقها بانتظام تصريحات رسمية حادة اللهجة تندد بارتفاع معدل الجرائم. وفي ٢٧ حزيران/يونيو، عقدت سلسلة من التجمعات في مدينة غوانغجو الجنوبية؛ فُحكم على ٤١ شخصاً بالإعدام، في جرائم من بينها القوادة والقتل والنهب، ومن ثم نُقلوا لإطلاق النار عليهم.

وفي بكين، ورد أن ثلاثة نشالين أُعدموا بغية «تحقيق الانسجام الاجتماعي قبل بدء الألعاب الآسيوية»، التي تبدأ في أيلول/سبتمبر. والواقع أن الحملات الكاسحة التي تجري على نطاق واسع لإلقاء القبض على «العناصر الإجرامية»، أو الأشخاص الذين ليس بحوزتهم تصاريح إقامة، هي أمر روتيني في المدن الصينية، في الفترة التي تسبق الأحداث الكبرى أو العطلات العامة؛ بيد أن ما يستقطب الاهتمام الآن هو القانون والنظام في بكين عقب ما يُعرف في الدوائر الرسمية باسم «العصيان المناهض للثورة» لعام ١٩٨٩.

والحملة الحالية هي امتداد لحملة ضد الجرائم الاقتصادية، وأخرى لاستئصال شأفة «الشرور الستة وهي: الدعارة، والمخدرات، والقمار، وبيع النساء، وخطف الأطفال، والتأليف أو التصوير الفاحش (الكتابات أو الصور الداعرة)، والخرافة الإقطاعية»؛ وقد بدأت هذه الأخيرة عام ١٩٨٩. وفي ١٧ تموز/يوليو، نُشرت نظم جديدة تنص على عقوبة الإعدام في «الحالات الضارة بنوع خاص»، ومنها التأليف الفاحش. □

موريتانيا

استمرار قتل الموريتانيين السود

ظل الموريتانيون السود المقيمون في جنوب موريتانيا، طيلة فترة تزيد على العام، هدفاً لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والتعذيب، والاغتصاب، والإعدام خارج نطاق القضاء.

لقد استمر طرد الموريتانيين السود إلى السنغال، وكان ذلك قد بدأ عقب أحداث العنف الطائفية التي نشبت بين الموريتانيين والسنغاليين في كلا البلدين في نيسان/أبريل ١٩٨٩؛ إلا أن عدد الموريتانيين الفارّين إلى البلدان المجاورة ازداد أيضاً زيادة كبيرة فيما مضى من العام الحالي، بسبب الارتفاع المفاجئ في انتهاكات حقوق الإنسان.

وكان المستهدفون الرئيسيون بين السكان السود أبناء جماعات عرقية تُعرف في غرب إفريقيا باسم «الفولا» أو «الفولانيين»، وتعرف محلياً باسم «البولار»؛ ويشمل الفولا المزارعين والرعاة الرُحَّل.

وقد قام الحرس الوطني والميليشيا شبه العسكرية كلاهما بأعمال الاعتقال والقتل التي تعرض لها أشخاص عُزل من البولار، ممن اشتُبه في ترويجهم لمعارضة الحكومة، ودعمهم لعدد من مجموعات المعارضة المسلحة. والمنطقة المحيطة بمدينة سيلبابي، بوجه خاص، تعرضت لمثل هذه الانتهاكات في وقت سابق من العام الحالي؛ إذ عُلم أن ٤٨ شخصاً أُعدموا خارج نطاق القضاء في نيسان/أبريل.

وفي العاشر من نيسان/أبريل ١٩٩٠، في قرية مودجي الصغيرة بمنطقة غوراي في سيلبابي قُبض على سبعة أشخاص من بينهم سيلي يومي با البالغ السابعة والأربعين من عمره، وممدو دمبا صال البالغ الثانية والعشرين. وبينما ظنّ القرويون أنهم محتجزون في سيلبابي، كان السبعة الرجال في الحقيقة قد نُقلوا إلى مسافة بضعة كيلومترات من القرية، ثم قُتلوا؛ أُطلق الرصاص على ثلاثة منهم، ولقي أربعة آخرون حتفهم بعد سحق رءوسهم بالحجارة. وفي وقت لاحق، عثر القرويون على جثثهم مغطاةً بالشوك.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، قُبض على ١٥ شخصاً في قرية ووينديويلي الواقعة في ضواحي سيلبابي، ثم أُوثقت أيديهم وأرجلهم، وأُرغموا على البقاء تحت الشمس عدة ساعات بدون طعام أو شراب. وورد أن ١١ منهم قد قُتلوا بعد ذلك، من بينهم أداما عمر جالو؛ أما الأربعة الباقون فقد لاذوا بالفرار. □

اليونان

رافِضوا التجنيد العسكري بدافع الضمير يقدمون التماسا لمنظمة العفو الدولية

في نيسان/أبريل الماضي، بعث المائتين والخمسين المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، والمسجونين في سجن أفلونا العسكري، التماسات إلى مكاتب منظمة العفو الدولية في مختلف أنحاء العالم، يدعون فيها المنظمة إلى التدخل «لوضع حد للسجن الجائر غير القانوني الذي ما زال مفروضاً علينا». لقد ظلت منظمة العفو الدولية، منذ أكثر من عقد، تناضل من أجل الإفراج عن المعترضين على التجنيد العسكري بدافع الضمير في اليونان، باعتبارهم سجناء رأي، وإدخال خدمة مدنية بديلة في اليونان. وفي سجون اليونان حالياً نحو ٤٠٠ شخص من رافضي التجنيد العسكري بدافع الضمير، جميعهم من شهود يهوه؛ وقد تبنّت منظمة العفو الدولية قضايا جميع الأشخاص المعروفين لديها باعتبارهم سجناء رأي.

وقد وصف هؤلاء المعترضون بدافع الضمير في التماسهم كيف صدرت عليهم أحكام بالسجن مدة أربع أو خمس سنوات، على الرغم من أن البرلمان الأوروبي قد أمضى قرارات تدعو الدول الأعضاء لحل مشكلة الاعتراض الضميري، كل في بلده. ولقد لفتوا الأنظار أيضاً إلى أنهم لا يُسمح لهم بتلقي زيارات من قساوستهم (بخلاف السجناء الأرثوذكس التابعين للكنيسة اليونانية النازلين في نفس السجن)، وإلى أن زنزاناتهم مكتظة بالسجناء، وسيئة الإضاءة؛ إذ يشترك عدد يتراوح بين ١٥ و٢٠ سجيناً في زنزانة مصممة أصلاً لاستيعاب ستة سجناء.

وكتبوا يقولون: «الذي يستعصي على الفهم أن دولة عضواً في المجموعة الأوروبية تتجاهل قرارات أمضاها البرلمان الأوروبي، وتنتهك على هذا النحو السافر معاهدات دولية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان..

«والآن، وقد اجتاحت أوروبا الشرقية تغيرات واسعة النطاق، وأطلقت بولندا والمجر، وحديثاً تشيكوسلوفاكيا، جميع المعترضين بدافع الضمير، لماذا تستمر اليونان – وهي عضو في المجموعة الأوروبية – في انتهاكها السافر لحقوق الإنسان، فتسجن المعترضين بدافع الضمير؟»

وفي عام ١٩٨٨، أعلنت الحكومة اليونانية مشروع قانون يقترح خدمة مدنية للمعترضين بدافع الضمير، تكون مدتها ضعف مدة الخدمة العسكرية العادية؛ ولم يطرح مشروع القانون هذا على البرلمان بعد لمناقشته. وتذهب منظمة العفو الدولية إلى أن خدمة بديلة بمثل هذا الطول هي بمثابة إجراء عقابي، وأن أي معترض بدافع الضمير يُسجن بسبب رفضه أداء هذه الخدمة – في حال استحداثها – سوف يظل سجين رأي في نظر المنظمة.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة اليونانية إلى استحداث خدمة مدنية لا تكون من الطول بحيث تُعدّ عقاباً. □

كولومبيا

اعتداءات على العاملين من أجل حقوق الإنسان

في ٤ تموز/يوليو، «اختفى» الدكتور أليريو دي خيسوس بيدرازا بيسيرا، وهو محامٍ من المدافعين عن حقوق الإنسان، يبلغ الأربعين من عمره؛ وكان ذلك عقب احتجازه من قبل رجال مسلحين في بوغوتا. ويقول شهود عيان إن ثمانية رجال مدجّجين بالسلاح قبضوا عليه، وهو يغادر أحد المخابز، ثم دفعوا به إلى داخل سيارة كانت منتظرة. وورد أن اثنين من هؤلاء الرجال عرّفا أنفسهما لاثنين من أفراد الشرطة كانا يقفان غير بعيد عن اختطافه. وأبلغت السلطات باعتقاله، وبدأ التحقيق؛ ولكن على الرغم من جميع الجهود المبذولة للكشف عن مكان وجود الدكتور بيدرازا، نفت القوات المسلحة والشرطة احتجازه، ولا يزال مكان وجوده مجهولاً.

وأليريو بيدرازا عضو في «لجنة تضامن السجناء السياسيين»، وكان له نشاط فعلي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب، وهي انتهاكات تورط فيها أفراد من قوات الأمن الكولومبية.

ومنذ «اختفاء» الدكتور بيدرازا، تلقى عدد من العاملين في مجال حقوق الإنسان تهديدات بالقتل من مجهولين. ففي ١٠ تموز/يوليو، ورد أن رجلا اتصل هاتفيا بإلفيا أوران، وهي من الأعضاء القدامى في إحدى مجموعات حقوق الإنسان في ميديلين، بمقاطعة أنتيوكيا، وهددها بإنها إذا لم تكف عن عملها مع السجناء، فستواجه نفس مصير أليريو بيدرازا. وفي وقت لاحق من نفس المساء، تلقت مارتا لوز سالدارياغا فيليز، وهي محامية تعمل في نفس مجموعة حقوق الإنسان، تهديدات بالموت من مجهول عن طريق الهاتف. □

سنغافورة

الأفراج عن سجينة رأي

أُفرج في أول حزيران/يونيو عن تيو صوه لنغ، وهي سجينة رأي لبثت أكثر من سنتين في الحبس الانعزالي، بدون توجيه تهمة إليها قط وبدون تقديمها للمحاكمة.

وكانت بين ٢٢ شخصاً اعتقلوا بموجب قانون الأمن الداخلي، في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٧، بزعم اشتراكهم في «مؤامرة ماركسية تهدف إلى تقويض النظام الاشتراكي والسياسي القائم في سنغافورة». وقد أُطلق سراحها في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، ولكن أُعيد القبض عليها في نيسان/أبريل ١٩٨٨، هي وسبعة آخرين بعد إصدارهم بياناً مشتركاً نفوا فيه أي اشتراك في المؤامرة، وزعموا أنهم قاسوا سوء المعاملة خلال احتجازهم. واستصدرت تيو صوه لنغ وثلاثة آخرون أوامر إحضار قضائي لتنفيذ قانونية اعتقالهم؛ فأُفرج عنهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

ولكن لم يلبث الأربعة جميعاً حتى أعيد القبض عليهم، ومُدَّ اعتقال تيوه صوه لنغ عاماً آخر في حزيران/يونيو ١٩٨٩. وبينما ترحّب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحها، فإنها ما برحت تشعر بالقلق بسبب القيود المفروضة على تيو صوه لنغ، وتهيب بحكومة سنغافورة أن تفرج عنها بدون قيد أو شرط. □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

منظمة العفو الدولية، 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom رسم الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً أمريكياً).